بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدات والسادة الوزراء،
السادة رؤساء المجالس الولائية،
السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية،
السيدات الفضليات السادة الأفاضل،
الحضور الكريم،

بداية يسرني أن أرحب بالجميع في هذا اللقاء المتميز، وأغتنم هذه المناسبة لأعبر للجميع عن تهاني الخالصة بمناسبة السنة الأمازيغية الجديدة التي تأتي على أعتاب سنة ميلادية أخرى، نتمناها لنا ولكم سنة توفيق وفلاح، وأن تعود على بلادنا بالخير والازدهار.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أنوه باللفتة المتميزة لفخامة السيد رئيس الجمهورية التي أراد من خلالها إنزال الاحتفال برأس السنة الأمازيعية منزلته في قلوب الشعب الجزائري وتكريسه عيدا رسميا يحتفل به الجميع دولة ومجتمعا، مثريا سلسلة احتفالات أمتنا التي تعكس جميعها تجذر تاريخنا وثقافتنا وتنوع تقاليدنا، كما لا يفوتني أيضا بهذه المناسبة أن أقدم لكم تهاني على الثقة الثمينة التي منح إياكم منتخبيكم لخوض غمار عهدة انتخابية جديدة تشرفكم أيما تشريف.

تتزامن هذه المناسبات مع اليوم الوطني للبلدية، وهو تاريخ تلتقي فيه مرتكزات الدولة وتجليات الديمقراطية ومسارات التنمية والتطور مع تحديات العمل المحلي ومقتضيات المرفق العمومي وخدماته.

ففي مثل هذا اليوم من سنة (1967) صدر أول قانون للبلدية، واضعا الأسس الأولى لتنظيم البلدية وشكل إطارا جديدا ومتحررا للتكفل بالصعوبات الجمة التي واجهتها غداة الاستقلال، من ضعف الموارد والتأطير.

عوائق لم يكن لها أن تنقص من عزيمة الدولة على تجاوزها، وذلك بفضل إخلاص وعزيمة موظفين شرفاء حملوا تحت راية المندوبيات الخاصة ثم المجالس الشعبية البلدية راية بناء وتعزيز هياكل الدولة ومؤسساتها، فكانت البلدية امتدادها الطبيعي، لم تثنهم في ذلك الصعوبات فأدوا مهامهم بكل إرادة، ولا يسعنا من منبرنا هذا إلا أن نخصهم جميعا فردا فردا، واجب التقدير والعرفان والاحترام.

وعندما استلزم الأمر وهمت طائفة بتهديد مؤسسات الدولة بتطرفها وظلاميتها، هب أبناء آخرون لنا، لا يخافون في الحق لومة لائم، فأخذوا على عاتقهم مسؤولية قيادة المندوبيات التنفيذية البلدية والولائية وضحوا بأغلى ما لديهم لرفع لواء استمرارية الدولة، ولهم منا واجب الاحترام والذاكرة.

ذاكرة نحييها اليوم بأقراحها وأفراحها ومنجزاتها، في ذكرى اليوم الوطني للبلدية، بمناسبة هذا اللقاء الوطني التاريخي المنعقد تحت الرعاية السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية، والذي نخصه بآيات الشكر والعرفان لما حبانا به من رعاية ومرافقة وتوجيه.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن المتأمل لمسار البلدية منذ تأسيسها إلى يومنا هذا ليتلمس ذلك الطموح في الانتقال من مرحلة التأطير التنظيمي والقانوني للبلدية وتنشيطها التنموي، خدمة للمواطنين والارتقاء نحو مرحلة أخرى تسعى لتكفل أمثل بالمرفق العمومي المحلي وتحسين خدماتها.

إن الألفية الثالثة طلت على بلادنا بإرادة متجددة لتحسين ظروف معيشة المواطنين وإلحاق البرامج التنموية السابقة بأخرى واعدة، وإتباع المشاريع الكبرى بأخرى،

والحرص على استفادة كل ربوع الوطن منها، قرى وحواضر ومناطق كانت تعد نائية، أصبحت اليوم تعج بالورشات المفتوحة التي ستجعلها مستقبلا أقطابا تنموية بحق.

إن هذه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية جاءت كتتويج لمسعى المصالحة الوطنية الذي بادر به فخامة السيد رئيس الجمهورية، لوثق أسس الأمن بصرح جديد للتنمية المستدامة التي أولى لها فخامته كل الاهتمام، فخصص لها كل الموارد المالية اللازمة، موارد ما فتئت في تزايد ولا تزال، حتى أنها بلغت سقف الـ (100) مليار دينار، وجهت لدعم البرامج التنموية البلدية لسنة 2018، أغلفة مالية، تقطع مع الشكوك وترسم للاستمرارية، وتؤكد على التزام الدولة الراسخ بدعم تنمية بلدياتها مهما كانت الظروف.

كان لهذه المشاريع الأثر الكبير على المواطن والفضل الواسع في تحقيق العديد من المؤشرات التنموية التي تعد في عالم اليوم أهداف الألفية للتنمية المستدامة، وهو مكسب استرعى احترام العالم لمنجزات بلدنا.

تحصينا لهذه المكاسب وتعزيزا لها، فإن فخامة السيد رئيس الجمهورية، ما فتئ توجيهنا نحو ترسيخ مبادئ الحكامة المحلية الراشدة، والتنظيم اللامركزي القوي والهادف، والتفتح على المحيط من خلال مقاربة تشاركية مدمجة، تلكم قيم ضمنها فخامته في الدستور بمناسبة مراجعته الأخيرة حتى تكون خارطة طريق على الجميع تكريسها والاستنارة بها.

إن المشاريع التنموية البلدية والولائية والقطاعية. وما صاحبها من ديناميكية منقطعة النظير، ورغبة في تثمين مقدرات بلادنا والنهوض بها، أصبح يشجع على المضي قدما في بناء لا مركزية قوية تكفل تسييرا أرشد للموارد المتاحة وتثمينا أكبر للإمكانات وحرصا أكبر على جودة ونوعية خدمات المرفق العمومي.

وتحصينا لهذا التوجه وقصد حث المواطن على تثمين مكتسبات البلاد التنموية، فإن الدستور حثنا على التوجه نحو ديمقراطية تشاركية متفتحة يكون فيها المواطن فاعلا في

تسيير شؤونه، إما فردا أو من خلال تمثيلات المجتمع المدني، في أطر تنظيمية وإجرائية محددة تكمل الديمقراطية التمثيلية وتعززها.

على صعيد آخر، نتوجه نحو تكثيف استعمالات تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة واعتماد وسائط رقمية حديثة، تسمح للمواطن للتواصل مع بلديته وولايته بكل يسر وشفافية، في إطار ما يكفله القانون.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

نظيرا لما تحوزه من مبادئ وقيم الحكامة الرشيدة التي أتى بها دستور 2016، والذي تبنى إصلاحات عميقة بادر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية، فقد شرعنا في فتح العديد من ورشات الاصلاح بتعديل المنظومة الانتخابية وقوانين أخرى، كان لها الأثر الكبير على عمل المجالس المحلية وتنظيمها، وعزز ضمانات الديمقراطية ودعم المؤسسات والهياكل المحلية، فهذا الإطار التشريعي القوي والرغبة السياسية الجلية في تعزيز مؤسسات الدولة على المستوى المحلي، استدعى الانتقال نحو مرحلة جديدة مست جوانب أخرى في تسيير الشأن المحلي.

فعملا بتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية السديدة المتضمنة لإصلاح منظومة المالية المحلية بما يكفل تثمين موارد البلديات، فقد عملنا على التحضير لإطار قانوني جديد مناسب سيمكن البلدية من الموارد الضرورية والكافية لتسيير شؤونها،.يهدف لوضع إطار موحد للمالية المحلية، قادر على تثمين وتنويع الموارد البلدية وتحسين معادلات وكيفيات تحصيل مستحقاتها، وضبط مصاريفها وتحقيق التأطير المالي الناجع لمشاريعها التنموية.

تندرج هذه الرؤية في إطار تصور اقتصادي شامل لوظيفة البلدية، من خلال لعب دورها كمساهم في الاستثمار العمومي، وكذا في تيسير كل مسببات النجاح في التسريع في الاستثمارات الاقتصادية المنتجة الخلاقة للثروة ولمناصب الشغل على المستوى المحلي.

ففيما يخص دعم الاستثمار الخاص، لقد تقرر لا مركزة مهمة تهيئة الحظائر الصناعية الجديدة قصد التعجيل بإنجازها، وتوفير العقار الاقتصادي اللازم على مستوى الولاية كما تم تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح الرخص الإدارية، لاسيما رخص البناء من خلال الشباك الوحيد، وهي ترتيبات تسهيلية، يجب أن تلقى صداها لدى المجالس المنتخبة المحلية التي هي مدعوة للتجاوب مع المستثمر ومرافقته من أجل تجاوز كل العقبات، والتعامل معه بروح إيجابية ومرحبة، بعيدة عن أي صور النفور.

بالحديث عن العقار الصناعي الموجه لمشاريع الشباب لا بأس بتذكيركم بتشجيعنا الكامل لإنشاء مناطق نشاط مصغرة على مستوى البلديات لفائدة المؤسسات الصغيرة وحاملي المشاريع من الشباب المؤهل، ومرافقتها قدر الإمكان بهياكل اقتصادية جاهزة لاستقبال الاستثمارات المنتجة.

إنها رؤية تهدف لإعطاء المؤسسات المصغرة الناجعة والجادة من توسيع أفق إمكاناتها الاقتصادية وتحويلها تدريجيا لمؤسسات أكبر، بإمكانيات أكبر، وجعلها مصدر دخل أكبر للمجموعة المحلية المبادرة.

دائما في هذا الإطار، المجالس المنتخبة مطالبة بالمبادرة بالاقتراحات الأنسب التي تمكن من استغلال المحلات البلدية المنجزة وتوجيهها لكل نشاط يمكنه أن تستقبله، يكون في خدمة المواطن، سواء لغرض مهني، أو تجاري أو مرفقي عمومي.

إنها أملاك بلدية، يجب على كل مجلس منتخب تثمينها وضمان استغلالها بالصورة الأنسب وفقا للترتيبات الجاري بها العمل، وحمايتها من الضياع والتلف ومنع استخدامها لغير ما خصصت له.

إننا كانا إيمان بإرادة الشباب المقاول القوية، التي متى لقت الدعم والتوجيه اللازمين، تفتقت طاقاتها، وتمكنت من تحقيق المستحيل. فعلى كل الفاعلين المحليين تهيئة الظروف المواتية لناخ عمل جد ورصين، مثمن للمكنونات ودافع للقدرات والمبادرات.

إن المنظور الاقتصادي للبلدية، في تصورنا هو استعمال كل البدائل المتاحة والكفيلة بالتحكم في التكاليف ورفع الموارد، واعتماد مقومات التنمية المستدامة من طاقات نظيفة متجددة وعناصر اقتصاد دائري صديق للبيئة.

ففي هذا الإطار سطرت دائرتنا الوزارية برنامجا طموحا يهدف إلى تطوير استعمال الطاقات المتجددة مما سيساهم في تخفيض معدلات الاستهلاك الطاقوي الحالية، وسيشجع على نشوء شبكة جديدة من المؤسسات الاقتصادية التي تعنى بهذا المجال، وما لذلك من أثر أكيد على خلق مناصب الشغل لفائدة الشباب.

إنكم أنتم من ستنفذون هذه البرامج، وستلقون منا في ذلك كل الدعم، ودعم الهيئات والمؤسسات المتخصصة، إنه انتقال صعب، لكنه ضروري وسنقوم به معا وبصورة تدريجية لغاية بلوغ كل أهدافه الطموحة.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن هدفنا الأسمى من كل هذه الإصلاحات على المستوى المحلي، ومبلغ طموحنا، هو بناء مرفق عمومي عصري يخدم المواطن ويقدم له خدمات عصرية وذات نوعية وجودة

عاليتين، إننا لن ننغلق في هذا المسعى، بل سنتفتح على جميع الشركاء الكفيلين بإضفاء هاته الصبغة النوعية على مشاريعنا سواء من مراكز البحث والتنمية، أو من الشركاء الاقتصاديين العموميين والخواص.

ونظرا لما يقتضيه هذا التحول من تحكم في التقنيات وتوفير للموارد، لأنكم مدعوون للتوجه نحو تقنيات معمول بها عالميا لتجاوز صعوباتكم الظرفية لاسيما تلك المعتمدة على مبدأ التضامن المحلي ما بين الجماعات الإقليمية، فهي الوسيلة الأنسب التي ستمكنكم من تحقيق العديد من المشاريع والأهداف، ونحن مستعدون لمرافقتكم في هذا المسعى.

فتكييف الخدمة العمومية مع متطلبات العصر والتكنولوجيا لم يعد خيارا من بين خيارات أخرى، إنه حتمية لا محيد عنها. لذلك فيجب أن تكون العصرنة وستكون بحول الله القلب النابض لبلدياتكم، والضامن لكل خدماتها.

إن قطاعنا ليس سوى في بداية المسير على درب العصرنة وما حققناه ليس سوى غيث من فيض، فنحن مقبلون على جيل جديد من ورشات العصرنة التي ستغير رأسا على عقب طرق تواصلكم مع المرتفق البلدي، عماده الخدمات عن بعد والتسيير التعاوني عبر الأرضيات الرقمية متعددة الخدمات، وعليكم التحضر لهذا التحول الذي نحن بصدد التحضير له.

نظام قوامه الفعالية والجودة في الخدمة، ننتقل فيه من مفهوم تقريب الإدارة من المواطن، نحو تقريب الخدمة من المواطن، ذلكم هو رهانكم في المرحلة المقبلة، الذي يقتضي منكم تحضير مناسبا لمواردكم البشرية وتعزيز صفوفكم بكفاءات مقتدرة تعينكم على المضي قدما في هذا المسعى.

إن هذه التوجه لا يعني المغالاة والتركيز على اقتناء تجهيزات مكلفة قد لا تتناسب أصلا مع الاحتياجات، بل هي مقاربة شاملة، تقتضي اقتناء أحدث التقنيات، وتوظيفها بأقل قدر ممكن من الموارد البشرية المؤهلة وبأقل التكاليف، بل وباقتصاد الكثير منها.

فالمقاربة بين التكلفة والقيمة المضافة هي معادلة يجب تركها دائما نصب الأعين سواء في مشاريع العصرنة، أو في مجال التنمية المستدامة أو غيرها من المجالات.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن كل هذه المشاريع والأهداف والإنجازات المحلية استوجبت تحقيق انسجامها في قالب وطني يتناسق مع الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، في نظرة استشرافية أراد لها فخامة رئيس الجمهورية أن تتماشى مع ديناميكية الجماعات المحلية كأحسن ضمان لتحقيق تنمية متوازنة مندمجة ومنسجمة من خلال إدراج التهيئة العمرانية ضمن مهام وزارة الداخلية.

إن نظرة متبصرة أخرى لفخامة السيد رئيس الجمهورية، ترمي لتنمية كل الأقاليم وإفادتها من كل البرامج لإعطائها نفس الحظوظ في التنمية والتوسع الاقتصادي ولعب دورها كاملا في معركة التنمية الوطنية والتنويع الاقتصادي.

إن ولايات الجنوب دليل قاطع على تلك المكنونات الهائلة لأقاليمنا المحلية، فما تحققه من نتائج على كل الأصعدة لاسيما الفلاحية منها، أذهلت القريب قبل البعيد، وأصبحت محل اهتمام الجميع.

إنها دليل آخر على أننا مطالبون في المضي قدما في خارطة الطريق التي وضعت بموجب أدوات تهيئة الإقليم لتنمية وترقية ولاياتنا الداخلية ومنحها تدريجيا الأطر الأنسب التي تسمح لها من تحقيق نقلتها التنموية، لقد شرعنا في ذلك بتوجيه من فخامة السيد رئيس

الجمهورية، وسنعمل على تجسيد خارطة الطريق التي اعتمدها من أجل تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.

إن إعادة بعث صندوقي الجنوب والهضاب العليا بموجب قانون المالية للسنة الجارية، هو دليل على هذا العزم ومواصلة المسير على نفس النهج وستدعم الدولة كل البرامج التنموية الخاصة بولاياتنا الداخلية التي هي في أمس الحاجة له.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن الحديث عن التهيئة العمرانية يقودنا إلى الحديث عن إقليم البلدية في بعده المدني والتجمع الحضري وكذا الجواري، هيكلة عمرانية تقتضي منكم رفع تحدياتها من خلال حرصكم التام على تهيئة الوسط الحضري ونظافته وعلى احترام القواعد العمرانية.

إن مسؤولياتكم في هذا المجال كبيرة، وعلى كل التكفل بها وفقا لما يقتضيه الظرف ووفقا للقانون.

إن المرافق العامة الجوارية متعددة، وهي في صميم مهام البلدية وأحد أسباب وجودها، وعلى كل المجالس المنتخبة من الانخراط كليا في مسعى النهوض بمهام المرفق العام الجواري لضمان السكينة العمومية، الصحة العمومية والنظافة العمومية.

إنها مسألة مبدأ، وأنتم في مستهل عهدتكم مدعوون للتشبع بحس الخدمة العمومية والتقيد بمبادئه الرئيسة والحفاظ عليها كيفما كانت الرهانات والتحديات. أنتم في ذلك ممثلو السلطة العمومية وأعوانها وستجدون من السلطات المحلية ومنا كل الدعم والمرافقة، فعلى الجميع وضع استراتيجيته الخاصة به والعمل على تجسيدها، فالمواطن بانتظار النتائج الأولى لأعمالكم وهو الحكم الفصل الذي سيقيم أعمالكم ويبث فيها في مستقبل منظرو بكل حرية وسيادة.

إضافة إلى ما سبق ذكره من مرافق عمومية متعددة، فهناك التزامات لخدمات عمومية أصبح لها شأنها مع مر السنين، أصبحت تقتضي برامج خاصة وجهدا استثنائيا

آخر، ولا أدل على هاته الالتزامات عن تلك المتعلقة بتسيير موسم الاصطياف وما أصبح يترتب عليه من ترتيبات متعددة مرتبطة بقضايا الصحة العمومية ونظافة الشواطئ ودعمها بكل وسائل الراحة والترفيه إضافة إلى ضرورة التفكير منذ الآن في مخطط النشاطات الثقافية والرياضية.

إن بلدياتنا على اختلافها الصحراوية في الشتاء أو الساحلية في الصيف، أصبحت تعرف تحولا جذريا في عدد ساكنتها وفي بنية احتياجات سكانها، وذلك في ظرف قياسي ولمدة محدودة، وهو ما يشكل تحديا لنا جميعا، لذلك فلابد على الجميع من التحضير لهذا الموسم وغيره من المواسم كشهر رمضان والدخول الاجتماعي، باتخاذ كل الترتيبات اللازمة قبل حلولها حتى لا نرضخ أمام إملاءات الأزمة في حين لنا إمكانية تسييرها بسلاسة وتبصر حتى قبل مجيئها.

إن هاته المقاربة التخطيطية والاستباقية هي نفسها التي يجب أن تحذوكم في تسيير الدخول المدرسي والتكفل بصيانة المؤسسات التربوية الابتدائية وضمان خدمات لائقة لأبنائنا من تدفئة، وإطعام صحي مناسب، ونقل مريح ومنظم لأبنائنا.

وبخصوص هذا الملف، أهيب بكم أيتها السيدات، أيها السادة أن لا تتعاملوا مع هذا الملف كغيره، أن لا تتعاملوا معه كملف وإجراءات وتمويل، فهو ليس بالعمل الإداري بقدر ما هو عمل إنساني نخص به فلذات أكبادنا، بقدر ما هو دعم لعائلاتنا المعوزة التي هي في أمس الحاجة لدعم مصالح الدولة وبالأخص للمسؤول الأكثر مجاورة لها، ألا وهو رئيس البلدية.

إن المواطن يعلق آمالا كبيرة عليكم أيتها السيدات أيها السادة، فكل قرار تتخذونه ينعكس لا محالة على وضعية تلميذ وعلى عائلته من ورائه. إن أبناءنا أملنا، فلا تقتلوا الأمل في السنوات الأولى من حضانته في مؤسساتنا التربوية، اجعلوا من المدارس حاضنة تفتق الطاقات، ومبعثا جديدا لأمال الآباء، ولا تجعلوا منها كابوسا يوميا لهم.

أنا أعلم أنكم في حاجة لمرافقة في هذا الميدان، وهناك الكثير للقيام به من أجل تحسين الوضعية، وسوف لن ندخر أي جهد في مرافقتكم، لكن أنتم مطالبون في اعتبار هذه المسألة تحدي وطني علينا جميعا رفعه بجدارة لتحسين حال مؤسساتنا التربوية، وأنا متأكد أنه عندما يصح الصحيح، لن تتوانوا في القيام بما يلزم، بل بأكثر من ذلك.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن دفتر أعبائكم طويل وثقيل ومعقد، لكنه ليس مستحيلا، فهو رهين منهجيتكم في التعامل مع الوضع ومقارباتكم، وأنا أرى أن أيا منها لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون **الارتكاز** على العنصر البشري، وتحضيره لهاته الرهانات والتحديات ومنحه المؤهلات اللازمة، وهنا يجب عليكم تحفيز كل ما من شأنه تكوين هذا العنصر البشري وتأهيله، فاستثماركم في العنصر البشري هو استثمار مستدام في طاقة ليست فقط متجددة بل متطورة، وبرنامج التكوين ليس من مسؤولية الوزارة لوحدها بل هو واجب كل ولابة وكل بلدية.

إننا على مستوى الوزارة سطرنا برامج تكوينية محلية ومركزية جد واعدة ستشمل خلال سنة 2018 السيدات والسادة المنتخبين وكذلك الفريق الإداري للجماعات المحلية بهدف إرساء ثقافة التحكم ورفع المستوى والتكوين المستمر والانفتاح على كل ما هو جديد في مجال تسيير الجماعات المحلية، إلا أن توسيع وتكثيف هذه البرامج التكوينية لن يكون سوى بانخراطكم جميعا ضمن هذا المسعى، لاسيما الولايات وأغتنم فرصة حضور السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية الولائية لحثهم على ترقية هذا الجانب في تسيير الشأن المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أننا بدورنا نسعى لوضع أرضية تقنية للتكوين عن بعد، باستعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وأنا واثق من أنها ستشكل انطلاقة أخرى لمسار عصرنة تكوين المنتخبين والمستخدمين على المستويين المركزي والمحلي، وتطوير كفاءاتهم.

على صعيد آخر، أود أن أتطرق لجانب عادة ما لا نوليه الأهمية اللازمة، ألآ وهو التواصل مع المواطنين لاسيما عبر الوسائط الإعلامية المحلية الممنوحة، لهذا فإني أحثكم على تكثيف التواصل مع المواطن في كل المناسبات وفتح قلوبكم قبل مكاتبكم للانصات لانشغالاته، فأنتم في مسؤولياتكم هذه من أجله ولخدمته، تستمعون لما يعانيه وتستجيبون لانشغالاته، لكن أيضا تعلموه بكل الوسائل بكل ما أنتم تبادرون به من مشاريع وأعمال من أجل تحسين إطاره المعيشي.

إن الدور المحوري الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في هذا المجال، لا يجب الاستهانة به، فأنا أشجعكم على التفتح على كل وسائل الإعلام، فمن حق المواطن أن يطلع على الجهود التي تبذلونها يوميا في الميدان، فهو متفهم لكل الصعاب والاعتبارات، ولا يطالبكم سوى بهذا التواصل المتبادل، في الاتجاهين.

وأغتنم تواجد أخواتنا وإخواننا من أعضاء الأسرة الإعلامية وحضوركم لأحث الجميع على التقارب والتعاون من أجل تقديم المعلومة المفيدة، السوية والهادفة للمواطن بالتعاون مع الهيئات المنتخبة المحلية من جهة، ونقل هواجس وانشغالات وطموحات المواطن ولم لا حتى اقتراحاته بكل أمانة للرأي العام ولهؤلاء المنتخبين الماثلين أمامكم والذين لا يحذوهم أي هدف سوى تحسين حال بلدياتهم وولاياتهم.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن المستقبل الذي نراه في البلدية، مستقبل مليء بالإصلاحات والتحولات، تحولات في الفكر، قبل أن تكون تحولات في واقع الحال، وأنا واثق من أنكم واعون بضرورة تحقيق هذه الإصلاحات، فمجتمعنا يتحول ويتطور بسرعة، وحاجياتها تتحول

وتتطور بنفس سرعة تحوله، وبالتالي فلا خيار آخر غير مواكبة تحوله والتفاعل معه بإيجابية، والتكفل بطموحاته وتطلعاته وانشغالاته بفعالية وفاعلية.

لذلك ندعو كل واحد منكم ومن خلالكم كل المنتخبين والأطر المحلية العاملة في الجماعات المحلية لأن تتحمل مسؤولياتها وأن تكون في مستوى الرهانات المطروحة، وتضع البلدية في قالبها المنوط بها، فهي مصب كل السياسات العمومية ونقطة التقائها بحاجيات المجتمع، وبالتالي فهي الفضاء الأنسب لتجليات تجربتنا الديمقراطية، ونموذجنا في اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة.

إنها أيضا مرتكز النظام والسكينة العمومية بكل مكوناتها، وهي مسؤولية جسيمة لابد من أن تضعوها على رأس أولوياتكم فبدون الأمن والسكينة العموميتين، لا يمكن المضي في أي مسعى تنموي أو مسار عصرنة، لذلك فدوركم كرؤساء بلديات في هذا المجال يكتسي أهمية بالغة، وأنا واثق من أنكم ستجدون في أسلاك الأمن العاملة كل العون والتنسيق اللازمين.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

ختاما أود أن أذكركم بأنكم في مجال رؤية المواطن في كل منعرج، ففي ولادته يسجل لديكم، وعند عقد قرانه، وعند تشييد أول بيت له والإقامة فيه، وعند اختيار من يمثله، وعند إسقاط أعز الناس إلى قلبه بعد وفاته في سجلات الحالة المدنية، وعند تسجيل أبنائه، ولا يتسع المقام لسرد كل الأحداث الحياتية التي يجد فيها المواطن نفسه أمامكم.

أنتم من يعيش معه الأفراح والأقراح، أنتم محط أمله، أنتم ملجأه في أحلك الظروف، أنتم السلطة والقوة الضاربة، وأنتم الراعي الحفي بأبناء قريته ومدينته، وأنتم الحكم لفض خلافاته، فرجاء لا تخذلوه وكونوا أهلا لما يتوسمه فيكم من خير، كونوا خير خلف لخير سلف.

وهنا أستحضر أرواح من قضوا شهداء للواجب الوطني من أبناء الرعيل الأول للثورة التحريرية، ومن أولئك البواسل الذين رفعوا لواء استمرارية الدولة، وأتوجه لهم ولذويهم بتحيات الإكبار والتقدير والاحترام، وأعبر لهم عن امتنان الدولة وعرفانها لما قدموه من تضحيات، التي لولاها لما تمكنا من الالتقاء اليوم للاحتفال بإنجازاتهم البطولية والتاريخية، في هاته القاعة.

ولا يفوتني أن أشكر كل المنتخبين الذين تفانوا في خدمة بلدياتهم والموظفين المقتدرين ممن مارسوا مهامهم الإدارية ليس كعمل روتيني، بل اعتمدوه عملا نضاليا وطنيا يتجاوز بكثير مجرد أعمال إدارية وتقنية ومالية يومية.

لهم منا كل التحية والتقدير والشكر والمحبة، وإني إذ أهنئكم مرة أخرى بعيدكم الوطني وأحثكم على أن تكونوا في مستوى رمزيته، أشكركم جميعا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.